ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

أزمة الدين العام الأسباب وطرق العلاج "دراسة تطبيقية على ليبيا"

د. سالمة الأمين رجب ميلاد*
قسم القانون العام ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، ليبيا
salimah8083@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/4/11م تاريخ القبول 2026/5/13م

The Public Debt Crisis: Causes and Remedial Measures

Dr. Salimah Alameen Rajb Meeld

Abstract

The public debt crisis constitutes one of the most significant economic challenges confronting states, particularly developing countries, including Libya. It is noteworthy that this issue has markedly escalated in recent years across the majority of countries worldwide, primarily as a result of unsound fiscal policies adopted by governments, in addition to the prevailing economic and political conditions they are experiencing.

Such factors have led to an increase in the financial burdens imposed on governments, as well as on future generations. Inevitably, this situation entails substantial adverse repercussions on the national economy.

Accordingly, this study aims to examine the public debt crisis by defining its concept, identifying its underlying causes, and proposing appropriate remedial measures. It further seeks to outline practical mechanisms for addressing this crisis and achieving an exit strategy with minimal losses.

الملخـــص:

تعد أزمة الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وخاصة الدول النامية ومنها ليبيا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة تفاقمت خلال السنوات الأخيرة في أغلب دول العالم، وذلك نتيجة السياسات المالية الخاطئة المتبعة من قبلها، هذا إلى جانب الظروف الاقتصادية، والسياسية التي تمر بها، مما يزيد من الأعباء المالية على الحكومة وكذلك الأجيال القادمة، وهذا بطبيعة الحال له آثار سلبية كبيرة على اقتصادها، ومن هنا تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمة الدين

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

العام من خلال تحديد المقصود به، وأسبابه، والحلول العلاجية لهذه الأزمة وسبل الخروج منها بأقل الخسائر.

الكلمات المفتاحية : الدين العام ، المديونية المحلية ، المديونية الخارجية

المقدمــة:

يمثل الدين العام أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات، كما أنه يعتبر مصدر أساسي من مصادر التمويل المحلية، وذلك لدعم التنمية الاقتصادية ، وكذلك الاحتياجات الأخرى للدولة، باعتبار أن الدين في هذه الحالات يعتبر أداة هامة تحقق من خلالها الدولة أهداف مالية تتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وأهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية، فعادة ما تلجأ الدول للاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً، على أن يتم سداد الدين في المستقبل بالقوانين والأقساط المتفق عليها من الجهات المعنية، هذا طبعاً في حال ما تم استغلال هذا الدين بالشكل الأمثل وفق سياسات اقتصادية واستراتيجية ممنهجة، حيث يحقق الغرض منه، وإذا كان الأمر عكس ذلك يرتب نتائج عكسية تتمثل في تزايد الاقتراض ومن تم تصبح أزمة يصعب السيطرة عليها ويدخل الدولة في مأزق اقتصادي ومالي وتصبح مديونة داخلياً وخارجياً، ومن هنا تبرز أهمية دراسة أزمة الدين العام وتوضيح أسبابه وآثاره، مع التركيز على الواقع الاقتصادي في ليبيا، نظراً لما شهدته ليبيا خلال السنوات الأخيرة من ضغوط مالية ناتجة عن الانقسام المؤسسي، وارتفاع الإنفاق العام، وتقلبات الإنتاج والأسعار، مما أدى بدوره إلى تزايد الالتزامات العامة، والالتجاء للديون لتغطية هذه الالتزامات.

1- إشكالية وسؤال البحث:

تتمثل مشكلة البحث؛ في تفاقم أزمة الدين العام في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية، وما ترتب عنها من اختلال مالي واقتصادي أثر سلباً على قدرة الدولة على دعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي فيها، وليبيا من الدول التي تعاني في هذه الحقبة كما أشرنا، من مشكلة تزايد الدين العام، وذلك بسبب العجز المتزايد في الموازنة العامة، نتيجة تزايد النفقات العامة، وعدم ترشيدها بشكل صحيح، وإن لم تستطع ليبيا سداد ديونها المستحقة عليها أول بأول ستصل إلى نتاج كارثية على المستوى المالي والاقتصادي، وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمحور حول سؤال رئيسي هو ما أسباب تزايد الدين العام عموماً وفي ليبيا على وجه الخصوص،

وما أبرز أثارها المالية والاقتصادية، والاجتماعية، وما هي السياسات والإجراءات الملائمة لمعالجتها والحد منها؟

2- أهداف البحث:

1- تحديد مفهوم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والتعرف على أسباب وجوده وتزايده.

2- بيان آثار الدين العام وسبل علاجه.

3- أهمية البحث:

للبحث أهمية تتمثل في أنه يعتبر من أهم الموضوعات المالية على الصعيد الداخلي والخارجي، كما تتمثل أهميته، في أنه سيعطي صورة واضحة عن مفهوم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي وأسبابه، وماله من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وأنسب الحلول للخروج منه، حيث يعتبر دعم لصناع القرار في وضع سياسات مالية فعالة لتجاوز الأزمة.

4- منهج البحث:

يجمع البحث بين المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث أُعتمد المنهج الاستقرائي في تحديد وبناء الإطار النظري لهذه الأزمة، واستخدم المنهج التحليلي لوضع رؤية تحليلية لواقع الأزمة ومستقبلها وسبل علاجها.

5- خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم الدين العام وأسباب وجوده وتزايده.

المبحث الثاني: آثار الدين العام وسبل علاجه

المبحث الأول ـ مفهوم الدين العام وأسبابه:

قد تواجه الدولة كما أشرنا في بعض الأحيان بعض الأزمات المالية التي قد تعجز عن مواجهتها بواسطة الإيرادات العامة، فتلجأ إلى الاقتراض لسد مثل هذا العجز وترتب عليها في هذه الحالة دين عام يجب سداده إلى الجهات المعنية داخل الدولة أو خارجها، وهذا ما حصل في ليبيا في السبعينات حيث لجأت إلى الاقتراض من المصرف المركزي، والمصارف التجارية بسبب الظروف الاقتصادية التي أثرت بالسلب على الميزانية العامة، ولكن السياسة المالية المتبعة أنا ذاك استطاعت تجاوز تلك الأزمة وتخلصت من الدين المحلي بعد ما بلغ 70% تقريبا عام 1987، وتراجع إلى مستوى 35% في سنة 2000، وتم تصفيته تماما بحلول عام 2004،(1) فما المقصود بالدين العام وما الأسباب التي تخرجه عن الوضع العادي حتى يصبح أزمة.

المطلب الأول ـ مفهوم الدين العام:

يقصد بالدين العام المبالغ التي تقترضها الدولة لتمويل العجز في الموازنة العامة مع التعهد بسدادها، وذلك بعد مدة معينة مع دفع فائدة على رصيد الدين وتكون حسب شروط إنشاء هذا الدين.(2)

كما ويقصد به المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الوطنية أو الأجنبية، أو من دول أخرى، أو من المؤسسات الدولية مع التعهد برد هذه المبالغ ودفع الفائدة عنها وفقا لشروط عقد القرض.(3)

وعرفه جانب آخر من الفقه بأنه المال الذي تتحصل عليه الدولة، عن طريق لجؤها إلى المصارف أو الجمهور أو غيرها من المؤسسات المالية، ويكون ذلك نظير تعهدها بدفع الفوائد السنوية المحددة عن المبالغ المدفوعة إليها، وتسدد قيمة هذه المبالغ أما دفعة واحدة أو على أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد الاقتراض.(4)

ونخلص من هذه التعريفات إلى أن الدين العام ينقسم إلى قسمين وذلك حسب مصدره، دين عام داخلي ودين عام خارجي، حيث يتحدد طابع الدين بمكان إصداره، إذ يمكن تعريف الدين العام الداخلي بأنه: كافة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو أحد مؤسساتها باقتراضها من المؤسسات المالية أو الأفراد، أو البنوك التجارية العامة داخل حدود الدولة الإدارية أو من البنك المركزي، وذلك لغرض تمويل الإنفاق العام عند حصول عجز مالي لديها.(5)

وعرفه البعض الأخر بأنه مبلغ مالي تستدينه الدولة أو الأشخاص الاعتبارية التابعة لها، على أن تتعهد بسداده، ودفع فوائد عنه وذلك وفقا للشروط التي وضعها الطرفين وقت الاقتراض.(6)

أما الدين العام الخارجي فهو جزء من التزام الدولة المستحقة لدائنين مقيمين خارج إقليميها،(7) إذاً الدين الخارجي هو قرض تتحصل عليه الدولة من مؤسسات عالمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدول" البنوك التجارية، والحكومات، والمؤسسات المالية الدولية؛ وينتج عن هذا التعريف فروقات بين كلا من الدين العام الداخلي والخارجي، أذ أن الدين الداخلي المحلي لا يعاني من مشكلة مخاطر أسعار الصرف، لأن تسديده يتم بالعملة المحلية، وذلك على عكس الدين الخارجي حيث يسدد بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى أن الدين الداخلي يعود آثره على المؤسسات المقرضة داخل الدولة وبالتالي لا توجد شروط والتزامات من قبل المقرضين، وذلك طبعا بعكس القروض الخارجية التي بدورها تفرض شروط والتزامات حتى تتم عملية الاقراض، ومن أهم مخاطر الدين الخارجي تأثيره على سعر الصرف، أي سعر العملة الوطنية

بالنسبة للعملات الأجنبية، كما أنه يعتبر خطراً يهدد الكيان السياسي للدولة المقترضة، إذ أن قروض الأجانب تعتبر سلاحاً في أيدي دولهم،(8) تستخدمه متى تشاء لابتزاز الدولة المقترضة.

المطلب الثاني ـ أسباب وجود الدين العام وتزايده:

تتعدد الأسباب التي تدفع الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، للجوء إلى الدين العام أو تؤدي إلى تزايده، حيث يعد اتساع حجم الإنفاق العام في مقابل محدودية الإيرادات العامة من أبرز هذه الأسباب، إذ ينشأ عن ذلك عجز في الموازنة يستلزم اللجوء إلى الاقتراض لتغطيته، وقد شهدت ليبيا خلال الفترة ما بين 2011-2025 ظروفاً استثنائية أثرت بصورة واضحة في مسار الإنفاق العام والإيرادات العامة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى الدين وتصاعد مستوياته على مر هذه السنوات، وبناء على ذلك، يمكن حصر أهم أسباب تزايد الدين العام فيما يأتي:

أولاً: إن من أهم أسباب اللجوء إلى الدين العام في ليبيا وتزايده في السنوات الماضية هو عجز في الموازنة العامة للدولة، حيث أن الإيرادات لا تغطي النفقات، بالتالي يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاستدانة داخلياً أو خارجياً.

ثانياً: أسهم الانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا خلال السنوات الماضية في تفاقم أزمة الدين العام، إذ ترتب عليه انقسام المؤسسات المالية والاقتصادية، ووجود حكومتين متنافستين، إحداهما في الغرب والأخرى في الشرق،(9) وقد أدى هذا الوضع إلى ازدواجية في الإنفاق العام، حيث لجأت إحدى الحكومتين إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها، في حين سيطرت الأخرى على الموارد النفطية، مما زاد من حدة الاختلالات المالية.

ثالثاً: شكل إغلاق الحقول والموانئ النفطية خلال فترات متعددة عاملاً رئيسياً في انخفاض الإيرادات العامة،(10) نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل، حيث أدى هذا الإغلاق إلى جانب تقلبات أسعار النفط، والتحديات المرتبطة بالشفافية والحوكمة في قطاع النفط، إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، وبالتالي زيادة الاعتماد على الدين العام.

رابعاً: يعد التوسع الكبير في الإنفاق العام، وخاصة بند الأجور والمرتبات، من العوامل المؤثرة في زيادة العجز المالي، فقد شهد القطاع العام تضخماً ملحوظاً في عدد الموظفين، حيث تجاوز عددهم 2.99 مليون موظف،(11) مع ما ترتب على ذلك من أعباء مالية كبيرة على الخزانة العامة، الأمر الذي أسهم في تعميق العجز وزيادة الحاجة إلى الاقتراض.

خامساً: يمثل الفساد المالي والإداري أحد العوامل الجوهرية في تزايد الدين العام، حيث يتجلى في مظاهر متعددة، مثل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتهريب السلع والوقود، وسوء استخدام الاعتمادات المالية، وغير ذلك من قنوات الصرف التي تستنزف الموارد المالية للدولة.(12)

وأخيراً، فإن تفاعل هذه العوامل مجتمعة أسهم في تفاقم مشكلة الدين العام في ليبيا، وما يرتبط بها من آثار اقتصادية، ومالية، واجتماعية، الأمر الذي يستدعي دراسة وتحليل تلك الأثار في المبحث الثاني.

لمبحث الثاني ـ آثار الدين العام وسبل علاجه:

المطلب الأول- آثار تزايد الدين العام:

للدين العام آثار متعددة، اقتصادية، ومالية، واجتماعية، وهذه الآثار قد تكون ايجابية، أو سلبية، حسب حجم الدين وطريقة إدارته، فإذا ما تجاوز هذا الدين قدرة الدولة على سداده، أو أستخدم بدون تخطيط اقتصادي سليم ومحكم، رتب آثار ومخاطر كبيرة سواء على الاستقرار المالي والنقدي القائم في الدولة أو على مستوى البنية الاقتصادية لها، أو على الصعيد الاجتماعي، ومن أهم آثار الدين العام الآتي:

أولاً- الآثار الاقتصادية:

يؤثر الدين العام على الاقتصاد بشكل مزدوج، حيث تكون له فوائد اقتصادية في ظروف معينة، وفي المقابل قد يسبب في وجود مشكلات كبيرة تؤثر على الاقتصاد بالسلب في حال تزايده وعدم سداده أول بأول.

1- **الآثار الإيجابية**:

أ- تمويل المشاري التنموية: حيث يساعد الاقتراض الدولة في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي بدورها تقوم بتحسين البنية التحتية مثل تشييد الطرق وبناء المدارس والمستشفيات.

ب- الاقتراض يحفز النمو الاقتصادي للدولة، فعندما تستخدم الحكومات الدين في الاستثمار، يؤدي ذلك إلى زيادة في الدخل القومي والإنتاج.(13)

ج- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن أغلب الحكومات تلجأ إلى الاقتراض في الأزمات مثل الركود الاقتصادي، وبالتالي تساهم المبالغ التي تقوم باستدانتها في زيادة الإنفاق ودعم الاقتصاد.(14)

د- كما يساهم الدين العام في توفير فرص عمل، فبوجود مشاريع تنموية جديدة تخلق وظائف تقلل من البطالة في الدولة.

هـ- كما يساعد الدين العام في تطوير القطاعات الحيوية في الدولة مثل الصحة والتعليم والطاقة، مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى المعيشة وإن كان على المدى الطويل.

2- **الآثار السلبية**:

أ- ارتفاع معدلات التضخم حيث يسهم تزايد الدين العام وتراكمه، في زيادة الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد المحلي، إذ أن الارتفاع النسبي في حجم المعروض النقدي واتساع فجوة الطلب المحلي قد يؤديان إلى ارتفاع معدلات الأسعار.(15)

ب- تباطؤ النمو الاقتصادي، فزيادة الدين العام تؤثر على النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توجيه جزء من الموارد المالية نحو خدمة الدين وسداد التزاماته بدلاً من توظيفها في الاستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي يحد من معدلات التوسع الاقتصادي ويبطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي.(16)

ج - انخفاض الاستثمار الأجنبي، فبتزايد الدين العام تنخفض مستويات الاستثمار الأجنبي، وذلك نتيجة تراجع ثقة المستثمرين وارتفاع المخاطر المالية والاقتصادية، مما يحد من تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى الاقتصاد.(17)

مزاحمة القطاع الخاص، إذ أن زيادة الدين العام تؤثر سلبا على القطاع الخاص، وذلك من خلال مزاحمته على الموارد المالية المتاحة، الأمر الذي يحد من قدرته على الاستثمار والتوسع الاقتصادي.(18).

ومن الأمثلة التطبيقية على هذه الأثار ما شهدته ليبيا خلال السنوات الماضية، حيث أسهمت زيادة الدين العام في تباطؤ النمو الاقتصادي، من خلال الضغط على المالية العامة وتقليص قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو المشاريع التنموية والاستثمارية، فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2026، إلى أن الدين العام في ليبيا قد تضاعف تقريبا خلال العامين الماضيين ليصل إلى نحو 146% من الناتج المحلي الإجمالي، ما بلغ العجز المالي حوالي 30% من الناتج المحلي في العام 2025، حيث انعكس ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، والضغط على الاحتياطيات الأجنبية، وتراجع القوة الشرائية، مما حد من النشاط الاقتصادي وتبطأ نموه.(19)

ثانياً- الآثار المالية:

هناك العديد من الأثار المالية الناتجة عن ارتفاع الدين العام، والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة إدارة المالية العامة واستقرارها، ومن أهمها الآتي:-

1- زيادة العجز في الميزانية، فارتفاع الدين العام يؤدي إلى ارتفاع في النفقات العامة دون أن يقابلها نمو في الإيرادات حتى تغطي الزيادة في النفقات، مما يدفع الحكومة اللجوء

في أغلب الأحيان إلى الاقتراض من جديد، لتغطية هذا العجز المالي أي سد الفجوة بين النفقات والإيرادات.

2- ارتفاع أعباء سداد الدين العام بمعنى أنه عند ارتفاع الدين تتصاعد تكاليف خدمة هذا الدين بشكل تدريجي مما يجعل الحكومة تعطي الأولوية لسداد الديون على حساب الإنفاق على القطاعات الحيوية المتمثلة في الصحة، التعليم، والبنية التحتية.(20)

3- انخفاض كفاءة الإنفاق العام وضعفه، وتراجع فاعليته، حيث يؤدي ارتفاع الدين العام إلى ضعف مردودية الإنفاق الحكومي، مما يضطر الحكومة إلى إعادة توجيه جانب كبير من الايرادات العامة نحو بنود تعتبر الزامية في هذه الحالة، وهي سداد أقساط الدين وفوائده طبعاً على حساب الإنفاق الاستثماري الذي يتم توجيهه إلى المشاريع التنموية

4- تزايد مخاطر ضعف الاستقرار المالي المتمثل في ضعف الاستدامة المالية، والتي يقصد بها عدم قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل نفقاتها العامة المتمثلة في الرواتب، والدعم، والديون وفوائدها، دون أن تلجأ إلى المزيد من الاقتراض(21)، هذا إلى جانب عدم قدرتها على مواجهة أي أزمات مالية في المستقبل.

الآثار الاجتماعية - من أبرز الأثار الاجتماعية لتزايد الدين العام الآتي:

1- تدهور المستوى المعيشي للمواطنين، مع اتساع الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع،(22) وما يترتب عليها من تهديد للتماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي بين هذه الفئات، إذ أن الفئات المحدودة الدخل تعتبر المتضرر الأكثر من تزايد الدين العام، فهي التي تتحمل العبء الأكبر من آثار التضخم، وتراجع الخدمات العامة، بينما الفئات الأعلى دخلاً، تستطيع التكيف مع الوضع الاقتصادي الصعب المترتب على هذا التزايد.

2- ارتفاع نسبة الفقر بسبب تراجع الدخل الحقيقي للأفراد، والدخل الحقيقي هو مقدار ما يستطيع الفرد شراؤه بدخلة، من السلع والخدمات هذا طبعا بعد احتساب التضخم، ويظهر هذا الأثر جليا في ليبيا، حيث أن ما حصل في السنوات الأخيرة من ضغوطات مالية، وانقسام مؤسسي، وتقلب في أسعار النفط كما أسلفا، أدى بطبيعة الحال إلى تراجع القوة الشرائية للمواطن، بالإضافة إلى تأخر بعض الرواتب ونقص في السيولة، فهذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اتساع دائرة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة لدى المواطن الليبي.(23)

المطلب الثاني - سبل علاجه:

إن من أهم سبل علاج زيادة الديون العامة في العالم كافة وفي ليبيا خاصة، تتلخص في كيفية التعامل مع بندي الميزانية العامة للدولة، وهما الإيرادات والنفقات، وذلك بزيادة الأولى، والنقص أو الاعتدال في الثانية، وهذا صعب في ليبيا في الوقت الحالي وخاصة مع السياسات العشوائية المتبعة بها، وبالتالي يمكن معالجة أزمة الدين العام من خلال ما يلي:

أولاً: إدارة الدين العام بكفاءة من قبل وزارة المالية، فالإدارة الكفؤ تعد عنصراً أساسياً للحد من تزايد الدين العام، حيث تسهم السياسات المالية الرشيدة في تعزيز القدرة على السداد والحد من تفاقم هذه الديون على المدى القصير والطويل.(24)

ثانياً: الترشيد الصحيح للإنفاق العام، وذلك من خلال توجيهه وتحسين كفاءته، حيث يوجه مثلاً نحو القطاعات ذات العائد الاقتصادي، والاجتماعي، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والتقليص من الإنفاق غير الضروري، مثل تغيير الأثاث، والسفريات، وأيضاً العمل على تقليص السفارات والقنصليات في الخارج.(25)

ثالثاً: التنويع الاقتصادي، إن من أهم الوسائل العلاجية للحد من تزايد الدين العام هو التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تطوير قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، لأنه في حالة ما اعتمد اقتصاد الدولة على قطاع واحد لتمويل الخزانة العامة كالنفط مثلاً؛ يصبح هذا الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات الخارجية، فعندما تنخفض أسعاره أو يقل إنتاجه، يسبب في انخفاض الإيرادات العامة، واتساع عجز الميزانية، ومن تم اللجوء إلى الاقتراض لتغطية عجز الميزانية،(26) وليبيا خير مثال على ذلك.

رابعاً: الحد من الفساد المالي، يعد الحد من الفساد المالي داخل مؤسسات الدولة أحد أهم سبل علاج تفاقم الدين العام، إذ أن سوء استخدام المال العام، وضعف الرقابة على الإنفاق يؤديان إلى استنزاف الموارد المالية للدولة دون تحقيق عائد اقتصادي أو اجتماعي وهذا ما عانته المالية العامة في ليبيا خلال السنوات الماضية، وفق تقارير هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة.(27)

الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول أزمة الدين العام وأسبابها وطرق علاجها، تبين أن هذه الأزمة تمثل تحدي اقتصادي معقد يتداخل فيه الجانب المالي مع الإداري والسياسي، حيث لا يقتصر تأثير هذه الازمة على توازن الميزانية العامة، بل إنه يمتد ليشمل معدلات النمو الاقتصادي، والاستثمار إلى جانب الاستقرار الاجتماعي، وقد كشفت الدراسة أن تفاقم الدين العام يرتبط أساساً بعجز الميزانية العامة، والاعتماد على

مصدر واحد لتمويلها وهو النفط، مما يجعل مالية الدولة عرضة لصدمات تقلب أسعار النفط، كما أنه ليس هناك استثمار انتاجي لتمويل النفقات الجارية، بل هناك اعتماد مفرط على الاقتراض لتمويل هذه النفقات، وهذا من شأنه زيادة عبء الدين دون تحقيق عائد اقتصادي، إلى جانب غياب الانضباط المالي وسوء إدارة الدين العام، من حيث التخطيط والمتابعة، وبالتالي فقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات المهمة نوجزها في الآتي:

أولا - النتائج:

1- وجود علاقة مباشرة بين كلاً من العجز في الميزانية العامة، وارتفاع الدين العام، وهذا ما حصل في ليبيا، عندما تنخفض الايرادات، خاصة بسبب تقلبات أسعار وإنتاج النفط، وتبقى النفقات العامة مرتفعة، (رواتب، دعم، انفاق حكومي)، مما تسبب في حدوث عجز في الميزانية، فلجأت الدولة، إلى الاقتراض، والاصدار النقدي لتمويل هذا العجز مما أدى بدوره إلى تراكم الدين العام سنة بعد سنة.

2- الانقسام السياسي والمؤسسي ساهم في تضارب السياسات المالية داخل الدولة، ففي ليبيا أدى وجود أكثر من سلطة تنفيذية ومؤسسات مالية منقسمة، إلى إصدار قرارات مالية متضاربة، واعتماد سياسات إنفاق غير موحدة، إلى جانب غياب التنسيق في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، مما أسفر عن هذا التضارب زيادة في الإنفاق غير المنضبط، وصعوبة السيطرة على العجز في الميزانية العامة، وارتفاع تلقائي للدين العام.

3- الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية، فالاقتصاد الليبي مثلا يعتمد بشكل شبه كلي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وبالتالي فإن أي تغير في أسعاره أو مستوى إنتاجه؛ يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات ومن ثم القدرة على تمويل الإنفاق العام.

4- ضعف كفاءة الإنفاق العام وغياب الرقابة الفعالة أدى إلى هدر الأموال العامة، ففي ليبيا وخاصة خلال السنوات التي تلت عام 2011، شهدت ضعفاً في كفاءة الإنفاق العام، وكان ذلك نتيجة التوسع الكبير وغير المدروس في الإنفاق الحكومي خصوصاً الرواتب والدعم إلى جانب غياب الرقابة الفعالة، مما أدى إلى سوء تخصيص الموارد وهدر جزء كبير منها، دون تحقيق عوائد اقتصادية ملموسة، وهذا بدوره ساهم في تفاقم العجز المالي وزيادة الدين العام.

5- تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية، مثل التضخم وتراجع الاستثمار، وهذا ما حصل بالفعل في ليبيا، حيث أدى تزايد العجز في الميزانية، وارتفاع الدين العام إلى

التضخم نتيجة اللجوء إلى التمويل بالعجز وزيادة الكتلة النقدية، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية.

ثانياً ـ التوصيات:

1- ضبط الأوضاع المالية في الدولة وترشيد الإنفاق العام بحيث يكون إنفاق مستهدف يوجه نحو مشاريع تنموية ذات الأولوية.

2- تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من خلال دعم القطاعات غير النفطية، مثل القطاعات الإنتاجية، كقطاع الزراعة، والصناعة، والسياحة.

3- توحيد المؤسسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية، ولا يتحقق هذا إلا بتوحيد السلطة التنفيذية باعتبار أن توحيد هذه الجهة يجعل جهة واحدة فقط تقوم بالإنفاق من خلال قانون موازنة واحد يصدر من السلطة التشريعية.

4- مكافحة الفساد والقضاء عليه، وذلك بتفعيل دور المؤسسات الرقابية من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة تجاه المعتدين على المال العام لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية.

5- ضرورة اهتمام وزارة المالية في ليبيا بدائرة الدين العام، وذلك بتبنيها استراتيجية شاملة تقوم على الشفافية والانضباط المالي لإدارة هذا الدين، بحيث يتم الاستغلال الأمثل لهذه الديون وخاصة الخارجية منها، والبحث عن بدائل أخرى لتمويل الموازنة العامة، وعدم الاعتماد على الديون الخارجية لسد مثل هذه العجوزات.

أخيرا يمكن القول بأن معالجة أزمة الدين العام عموما وفي ليبيا على وجه الخصوص، يتطلب إدارة سياسية حقيقية، واصلاحات اقتصادية جادة وشاملة، تقوم على الادارة الرشيدة والتخطيط السليم، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي، والتنمية الاقتصادية المستدامة للأجيال القادمة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــــــــــش:

1- ناصر ميلاد المعرفي، اشكالية الدين العام في الاقتصاد الليبي: المسار والآثار، طرابلس، ليبيا، ص 20، الناشر .presentations.ly
2- محمد عبدالحليم عمر، الدين العام- المفاهيم- المؤشرات- الآثار بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، مدينة نصر، القاهرة، 2003، الناشر ketabonline.com، ص 2.
3- يسرى أبو العلا، وماجدة شبلي، وأحمد مصطفى معبد، وعصام حسني، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة نبها- كلية الحقوق مركز التعليم المفتوح، 2020، الناشر www.scribd.com ص 62.
4- محمد حلمي مراد، مالية عامة، 2019، جامعة عين شمس، الناشر .www.kotobaabia،ص 234.
5- أزهر محمد عبدالله شنته، أثر الدين العام الداخلي في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004- 2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، 2021، ص10.
6- محمد إبراهيم طرح، المالية العامة والسياسة المالية، الزقازيق للنشر والتوزيع، 1998، ص 106.
7- عبدالحق بن نفات، ومحمد ساجل، دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2020)، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص34.
8- محمد حلمي مراد، مرجع سابق ذكره، ص242.
9- التقرير القطري رقم 25/148، مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، البيان الصحفي وتقرير خبراء الصندوق الصادر عن صندوق النقد الدولي، ص7.
10- تقرير الإفصاح والشفافية المالية العامة عن الفترة من 2022/1/1 إلى 2022/12/31، وزارة المالية الليبية
11- هيئة الرقابة الإدارية الليبية، التقرير السنوي الثالث والخمسون لسنة 2023م، صدر بتاريخ 6 أكتوبر 2024م.
12- السنوسي بسيكري، ارتفاع الدين العام الليبي مخاطر وتحدي المعالجة، عربيي، 2019، الناشر .arabi21.com، ص3
13- سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000- 2011)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2013، ص273
14- صقر محمد الجيباني، الأثار غير المتماثلة للدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في ليبيا، المؤتمرالعلمي الدولي الثامن لكلية الاقتصاد الخمس، 2024، ص5، .asic.elmergib.edul
15- حسام عبدالعال عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة التاسعة والخمسون، ص 331.
16- عبدالحق بن نفات- محمد ساجل، مرجع سابق ذكره، ص36.
17- أحمد عبدالله الصويعي عون، تطور الدين العام الداخلي في ليبيا وتأثيره على الاستثمار الخاص بالإشارة إلى التجربة المصرية خلال الفترة (1990- 2015)، القرطاس، العدد الخامس والعشرون، المجلد الثاني، 2024، ص462.
18- سمير أبو مدللة، مازن العجلة، مرجع سابق ذكره، ص288.

19- البيان الختامي لصندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة لعام 2026، بعثة خبراء صندوق النقد الدولي، واشطن، ص
20- حسام عبدالعال عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق ذكره، ص335.
21- محمد هاشم حلو، تأثير الموازنة العامة الثلاثية على استدامة الدين العام الداخلي في العراق، ورقة سياسات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025، الناشر .www.bayancenter.org ص 7.
22- ناصر ميلاد المعرفي، اشكالية الدين العام في الاقتصاد الليبي: المسار والآثار، مرجع سابق، ص24.
23- التقرير القطري رقم 25/148، مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، مرجع سابق ذكره ص 9.
24- سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000- 2011)، مرجع سابق، ص 290.
25- حسام عبدالعال عبدالعال شعبان، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مرجع سابق ذكره، ص337.
26- المصطفى بنتور، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع اسقاطات على حالة الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، الناشر .www.omf.org.aeص14
27- هيئة الرقابة الإدارية، التقرير السنوي لسنة 2024، طرابلس، ليبيا، وديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لسنة 2023، طرابلس، ليبيا.